

سيناريو التسوية السياسية

إن أي اتفاق نووي أفضل من اتفاق عام 2015 سيتطلب من قائد إيران التوقيع عليه في ظل شروط أكثر صرامة، وإدارة أمريكية يقودها رئيس انسحب من الاتفاق الأصلي وأعاد فرض العقوبات. ولإجبار إيران على قبول اتفاق مُحسّن، لا بد من تهديد عسكري موثوق - تهديد يُقنع القيادة ليس فقط بأن برنامجها النووي مُهدد، بل أيضاً ببقاء نظامها. ونظراً للفرصة السانحة حالياً (دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، وضعف موقف إيران، وإمكانية توجيه ضربة دون خوف كبير من تصعيد حرب إقليمية - خاصة بعد زوال تهديد حزب الله الانتقامي)، يُمكن اللجوء إلى تهديد عسكري موثوق. وقد يُسهّم اختلاف النهجين بين إسرائيل (المصممة على ضرب إيران) والولايات المتحدة (المصممة على تحقيق تسوية دبلوماسية) في تحقيق الهدف الاستراتيجي، من خلال زيادة دافع إيران لتقديم تنازلات، إذ تُدرك قيادتها أن انهيار المفاوضات سيُتيح لإسرائيل فرصة تنفيذ نواياها.

ومع ذلك، فإن أي محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية ضمن المفاوضات الحالية يجب أن تأخذ في الاعتبار "الخطوط الحمراء" لطهران، وخاصة رفضها القاطع تفكيك بنيتها التحتية النووية بالكامل. في ظل هذه الظروف - والتقدم الكبير الذي أحرزته إيران في تخصيب اليورانيوم والبحث والتطوير النووي - لن يكون من الممكن استعادة "مدة الاختراق" البالغة عامًا واحدًا والتي تم تحقيقها بموجب اتفاق عام 2015. حتى لو تراجعت إيران عن معظم أنشطة التخصيب، وحتى لو فُرضت قيود كبيرة (مثل قيود على إنتاج أجهزة الطرد المركزي، وعدد أجهزة الطرد المركزي العاملة، وأنواع أجهزة الطرد المركزي المثبتة في منشآت التخصيب، وكمية المواد الانشطارية المسموح لإيران بتجميعها)، فإن المعرفة والخبرة التي اكتسبتها إيران ستمكنها من "الاختراق" إلى سلاح نووي أسرع بكثير من ذي قبل. وبحسب الخبير النووي ديفيد ألبرايت، رئيس معهد العلوم والأمن الدولي، فحتى لو كانت إيران تمتلك أقل من 5% من مخزونها الحالي من اليورانيوم المخصب، فإنها من دون تدمير (وليس مجرد تفكيك) أجهزة الطرد المركزي المتقدمة لديها، سوف تحتاج إلى 25 يوماً فقط لتجميع ما يكفي من اليورانيوم الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة لصنع قنبلة واحدة، وشهرين لتجميع ما يكفي لصنع أربع قنابل.

بالإضافة إلى ذلك، قد تُعزز التسوية السياسية، على المدى القصير على الأقل، النظام الإيراني، ويعود ذلك أساساً إلى المزايا الاقتصادية الكبيرة التي ستجنيها طهران بموجب أي اتفاق مستقبلي. ستعزز هذه المزايا إيران اقتصادياً وتفتح أبوابها للعالم، بما في ذلك الدول الغربية. يمكن لإيران استغلال هذه الموارد الاقتصادية لتعزيز قدراتها العسكرية، وتوسيع أنشطتها الإقليمية الخبيثة، وإعادة تشكيل المحور الموالي لإيران (مع أن التطورات الإقليمية خلال الأشهر الأخيرة أعاقَت بشكل كبير جهود إنعاشه). علاوة على ذلك، كلما زادت التنازلات

والضمانات المطلوبة من إيران بموجب الاتفاق، زاد احتمال سعيها للحصول على ضمانات متبادلة مهمة، وتدابير تخفيف، وحوافز اقتصادية، مثل رفع العقوبات الأمريكية الرئيسية، وليس فقط العقوبات الثانوية. لا يُستبعد، على عكس الرؤساء الأمريكيين السابقين، أن يكون الرئيس ترامب - الذي يُولي أهمية كبيرة لنهج مُوجه نحو الأعمال في العلاقات الدولية والدبلوماسية - على استعداد للنظر في هذا الأمر بعين الرضا.

في حين أن تعزيز النظام الإيراني يُشكل مخاطر جسيمة، فإنه يؤكد أيضاً على ضرورة استراتيجية أوسع نطاقاً: ضرورة التغيير الجذري داخل إيران نفسها. يُعد [تغيير النظام](#) في إيران هدفاً جديراً بالاهتمام، ليس فقط لإسرائيل والمنطقة والغرب، بل أيضاً للشعب الإيراني نفسه. ومن المنطقي الاستنتاج بأنه لا سبيل لتغيير سياسات النظام الإيراني المُدمرة جذرياً دون استبداله، إذ من غير المرجح أن يتخلى النظام الحالي عن التزاماته الأيديولوجية، وعدائه لإسرائيل والولايات المتحدة، أو طموحاته في ترسيخ نفوذه الإقليمي وامتلاك أسلحة نووية. ومع ذلك، يعتمد تغيير النظام إلى حد كبير على عوامل خارجة عن سيطرة إسرائيل، وعلى آليات لا يمكن التنبؤ بتوقيتها أو تفعيلها.

سيناريو الضربة العسكرية

إن توجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الإيرانية يحمل العديد من المزايا المحتملة لإسرائيل (على افتراض نجاح العملية):

أولاً، سيسمح ذلك بتحديد القدرات النووية الإيرانية جزئياً أو كلياً، لا سيما في مجال تخصيب اليورانيوم (بما في ذلك البنية التحتية)، وربما أيضاً في مجال التسلح، وهي إنجازات يصعب تحقيقها من خلال تسوية دبلوماسية. إضافةً إلى ذلك، قد يتيح ذلك لإسرائيل فرصةً لضرب برنامج الصواريخ أيضاً، وهو أمرٌ من غير المرجح أن يُعالج في إطار أي تسوية مستقبلية.

ثانياً، قد تستغل ضربة عسكرية في هذا الوقت نقاط ضعف إيران الفريدة والمتدهورة: ضعف قدرات الدفاع الجوي وإنتاج الصواريخ الإيرانية (التي تضررت في الضربة الإسرائيلية أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2024)، وضعف المحور الموالي لإيران، وخاصة حزب الله، الذي فقد حتى الآن قدرته على الرد بفعالية على أي ضربة إسرائيلية على إيران. في الوقت الحالي، يبدو من غير المرجح أن تتمكن إيران ووكلائها، بقيادة حزب الله، من إعادة بناء قدراتهم العسكرية في المستقبل المنظور بطريقة تسمح بالرد بشكل فعال على أي ضربة إسرائيلية. في المقابل، قد تعيد إيران بناء وتحديث منظومات الدفاع الجوي ومكونات إنتاج الصواريخ تدريجياً. تشير التقارير في الأشهر الأخيرة إلى جهود إيرانية كبيرة لإعادة تأهيل هذه الأنظمة وتحسينها، بمساعدة جزئية من الصين وروسيا. في فبراير/شباط 2025، [كشفت](#) مصادر استخباراتية غربية أن سفينة إمداد صينية تحمل 1000 طن من بيركلورات الصوديوم - وهو مكون كيميائي

رئيسي في إنتاج وقود الصواريخ الصلب - قد رست في ميناء بندر عباس الإيراني. في أواخر مارس/آذار 2025، أشارت [تقارير](#) إلى الاشتباه في نقل سفينة شحن إيرانية مكونات صواريخ من الصين إلى بندر عباس. وفي موازاة ذلك، أشارت [تقارير](#) إضافية إلى أن إيران، بمساعدة روسية، تعمل على إعادة بناء أنظمة دفاعها الجوي التي تضررت جراء الغارة الإسرائيلية.

ثالثاً، حتى لو لم تُقضِ الضربة العسكرية على البرنامج النووي الإيراني (كما سيُفصل لاحقاً)، فإنها قد تُمهّد الطريق لاستئناف المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي بشروط أكثر ملاءمةً لإسرائيل والولايات المتحدة. علاوةً على ذلك، يُمكن للولايات المتحدة والمجتمع الدولي استغلال أي تأخير كبير (لعدة أشهر أو حتى سنوات) في البرنامج النووي الإيراني لصياغة ترتيباتٍ سياسيةٍ إقليميةٍ وآلياتٍ أمنيةٍ تُساعد في المواجهات المستقبلية مع إيران، بما في ذلك على الصعيد النووي.

رابعاً، قد تُتيح ضربة عسكرية وقتاً للتغيير السياسي الداخلي في إيران، أو على الأقل حتى وفاة المرشد الأعلى الإيراني خامنئي (86 عاماً)، مما قد يُتيح فرصة أخرى لإحداث تحولات سياسية جوهرية داخل الجمهورية الإسلامية. إضافةً إلى ذلك، قد تُقوّض ضربة عسكرية كبرى - لا سيما تلك التي تُلحق الضرر بالبنية التحتية الوطنية والاقتصادية الحيوية - استقرار النظام. ومع ذلك، يصعب التنبؤ بتأثير [ضربة عسكرية على استقرار النظام](#). يجادل البعض، بمن فيهم أشدّ منتقدي النظام، بأن ضربة إسرائيلية على إيران قد تُلفّ الشعب الإيراني حول النظام وتُعزّز التماسك الداخلي. مع ذلك، فإن أزمة الشرعية التي يواجهها النظام الإيراني وضعف [الهوية الإيرانية الجماعية](#) تُلقي بظلال من الشك على قدرته على حشد الدعم الشعبي الكامل، حتى في حالات الطوارئ الوطنية أو التهديدات الخارجية. في الوقت نفسه، لا ينبغي الاستهانة بالوطنية الإيرانية، التي قد تُحفّز، في حال وقوع ضربة عسكرية، الدعم الشعبي للنظام وتُعزّزه مؤقتاً.

حدود الخيار العسكري

إلى جانب المزايا المحتملة للضربة العسكرية، هناك عدة اعتبارات رئيسية يجب أخذها في الاعتبار، والتي قد تثير على الأقل الشكوك حول الفعالية والفوائد المحتملة للخيار العسكري:

أولاً، إن القول المأثور بأن "الحرب عالمٌ من عدم اليقين" صحيح. فإسرائيل قادرة على ضرب إيران، والتحرك بمفردها - مع أنها ستحتاج إلى تنسيق هذا العمل مع الولايات المتحدة - ومن المرجح أن تحقق العديد من الأهداف التكتيكية بنجاح كبير. ومن الدروس المستفادة من حملة إسرائيل ضد حزب الله في صيف عام 2024 ضرورة تجنب الاستهانة بالقدرات العملية لجيش الدفاع الإسرائيلي والمبالغة في تقدير قدرات الخصم - دفاعياً وهجومياً. ومع ذلك، من المهم إدراك حدود القوة وعدم الاستدلال من نجاحات إسرائيل العملية ضد حماس في غزة

وحزب الله في لبنان على تحديات العملية العسكرية في إيران، وهي أبعد بكثير وأكبر من لبنان بأكثر من 150 مرة. ومن المرجح جداً أن يؤدي العمل العسكري إلى تصعيد إقليمي، مع عواقب يصعب التنبؤ بها على إسرائيل والولايات المتحدة والمنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الضربة غير الناجحة - بسبب فجوات استخباراتية، أو إخفاقات تشغيلية، أو أعطال فنية - قد تترك لإيران قدرات نووية كبيرة، بل وربما تؤدي إلى نتائج وخيمة، بما في ذلك أسر جنود إسرائيليين.

ثانياً، إن نجاح أي ضربة عسكرية - سواء أكانت إسرائيلية أم أمريكية أم مشتركة - في عرقلة سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية ليس مضموناً. فمن الصعب تقييم الضرر الذي سيلحق بالبرنامج النووي الإيراني دون معرفة تفصيلية بالقدرات التشغيلية، وأنواع الأسلحة المتاحة، والأساليب المستخدمة. ومع ذلك، من الواضح أن هذه المهمة ستكون بالغة الصعوبة نظراً لخصائص البرنامج النووي الإيراني (المرونة، والتشتت، والتكرار، والتحسين، وربما السرية) وحالته المتقدمة الحالية (العتبة النووية). على أي حال، لا يمكن تدمير المعرفة والتكنولوجيا التي يمتلكها العلماء الإيرانيون، وستسمح لإيران بمحاولة إعادة بناء برنامجها بعد ضربة عسكرية. حتى بضع مئات من أجهزة الطرد المركزي، وكمية محدودة من المواد الانشطارية، ومرافق إنتاج صغيرة الحجم - بعضها قد ينجو من الضربة أو يُخفى مسبقاً - ستكون إيران من استخدام القدرات المتبقية سرّاً وتحقيق اختراق نووي سريع نسبياً.

ستشكل عملية بقيادة أمريكية تهديداً بالغاً لإيران، وقد تزعزع استقرار النظام. ومع ذلك، ستكون هذه الحملة مكلفة وقد تنتهي بتصعيد غير مرغوب فيه، لا سيما من المنظور الأمريكي، نظراً لتركيز الولايات المتحدة على قضايا أخرى، لا سيما الشؤون الداخلية والتنافس مع الصين. وبالتالي، إذا ترددت الولايات المتحدة في قيادة تحرك عسكري ضد إيران، فقد تضطر إسرائيل إلى التحرك بشكل مستقل (حتى لو تم التنسيق معها والاعتماد على المساعدة الأمريكية للدفاع ضد أي رد إيراني). ومن المرجح أن تؤدي هذه الضربة الإسرائيلية المنفردة إلى تأخير البرنامج النووي الإيراني لفترة محدودة فقط. وقدّر تقرير استخباراتي أمريكي حديث (يمكن مناقشة استنتاجاته بالطبع) أن الضربة الإسرائيلية ستؤخر البرنامج النووي الإيراني لبضعة أشهر فقط على الأكثر. ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز في أبريل 2025 حول محادثات بين الإدارة الأمريكية ورئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن ضربات محتملة على المواقع النووية الإيرانية، فإن الخطط الإسرائيلية التي وضعت مؤخراً تهدف إلى تأخير القدرة النووية الإيرانية لمدة عام أو أكثر. ومع ذلك، أكد التقرير أيضاً أن جميع هذه الخطط الإسرائيلية تقريباً تتطلب دعماً أمريكياً، ليس فقط للدفاع ضد الرد الإيراني، بل أيضاً لتقديم المساعدة العسكرية خلال الضربة نفسها. وأشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أنه نظراً لعدم القدرة على دمج القوات الخاصة في العملية خلال الأشهر المقبلة، اقترحت إسرائيل قصف المنشآت النووية

الإيرانية، بمساعدة أمريكية، على مدار أسبوع كامل، مع الدفاع في الوقت نفسه ضد هجوم صاروخي ضخم، وذلك لتأخير قدرة إيران على تحقيق اختراق نووي لأكثر من عام.

علاوة على ذلك، من المرجح أن تتجاوز الضربة العسكرية الهادفة إلى وقف المشروع النووي الإيراني استهداف المنشآت النووية فحسب، مما يستلزم حملة ضربات أوسع نطاقاً ضد قدرات وأهداف عسكرية إضافية، بما في ذلك مواقع إنتاج وإطلاق الصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي. وعلى عكس إسرائيل، تتمتع الولايات المتحدة بقدرات أكبر بكثير للعمل بعيداً عن حدودها بشكل مستدام ومتواصل. إضافةً إلى ذلك، فإن استهداف الأصول العسكرية المتعلقة ببرنامج الصواريخ، والأهم من ذلك، البنية التحتية الوطنية الإيرانية (مثل منشآت النفط والطاقة) في محاولة لإلحاق الضرر الاقتصادي وردع أي رد انتقامي، يتطلب تدخلاً أمريكياً، وربما حتى مشاركة إقليمية، نظراً لحجم وتعقيد مثل هذه العملية. ومع ذلك، حتى بالنسبة للولايات المتحدة، فإن مثل هذه الحملة تنطوي على مخاطر عالية من التصعيد الخطير، مما قد يحوّل تركيزها ومواردها عن ساحات أخرى ذات أولوية، وخاصة الصين، ويعيدها إلى الشرق الأوسط، مما يجبر الولايات المتحدة إلى صراع أوسع نطاقاً ذي نتائج غير مؤكدة.

ثالثاً، من شبه المؤكد أن ضربة عسكرية ضد إيران ستؤدي إلى رد إيراني انتقامي ضد إسرائيل، باتباع نمط مماثل - ولكن من المرجح أن يكون أكثر حدة - من ذلك الذي شهدناه خلال هجومي إيران على إسرائيل في أبريل وأكتوبر 2024. وعلى الرغم من أنه يمكن تخفيف التهديد جزئياً أثناء العملية نفسها من خلال استهداف قوات الصواريخ الباليستية الإيرانية، فمن المشكوك فيه أن تكون إسرائيل - وخاصة في سيناريو ضربة مستقلة بدون دعم أمريكي - قادرة على تحييد التهديد الصاروخي بالكامل، نظراً للأراضي الشاسعة التي تمتلكها إيران ومشروع الأنفاق الواسع النطاق المستخدم لتخزين الصواريخ في جميع أنحاء البلاد.

رابعاً، قد تدفع ضربة عسكرية إسرائيلية أو أمريكية القيادة الإيرانية إلى استنتاج أن امتلاك الأسلحة النووية وحده كفيل بتوفير ردع فعال لها في المستقبل، مما يشجع على الانطلاق نحو التسلح النووي أو يُشكل ذريعة للانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي. في هذه الحالة، من المرجح أن تعمل إيران بسرعة على إعادة بناء برنامجها النووي، وتوزيع وإخفاء أصولها في مواقع بديلة تحت الأرض وداخل بنى تحتية مدنية - كل ذلك على الأرجح دون إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ من المرجح أن تمنع إيران مفتشي الوكالة من دخول أراضيها.

في ظل هذه الظروف، وبينما قد يكون توجيه ضربة للمنشآت النووية أمراً مرغوباً فيه، إلا أنه من المرجح أن لا يشكل سوى المرحلة الافتتاحية لحملة مطولة ضد إيران، تتطلب في نهاية المطاف تسوية سياسية لتعزيز أي مكاسب عسكرية. وفي غياب مثل هذا الاتفاق، ستكون هناك حاجة إلى [حملة شاملة ومستدامة ومتعددة الأبعاد](#) - تجمع بين الضربات الحركية وعمليات التخريب السرية - لمنع إيران من الوصول إلى مرحلة الاختراق النووي. وستتطلب هذه الحملة

معلومات استخباراتية عالية الجودة لتحديد وضرب مخزونات اليورانيوم المخصب والأصول النووية المخفية، إلى جانب النشر المستدام للقدرات العملية. كما سيتطلب ذلك تنسيقاً كاملاً ومستمرًا مع الولايات المتحدة - وهو أمر لا يمكن ضمانه بمرور الوقت نظرًا للتغيرات السياسية المحتملة في واشنطن أو تغير الأولويات الاستراتيجية الأمريكية، مثل تصعيد كبير مع الصين، مما قد يضعف قدرتها أو رغبتها في مساعدة إسرائيل.

قد يكون من الممكن ردع إيران عن السعي لاستعادة برنامجها النووي بعد أي ضربة، وذلك بتوضيح أن ذلك سيؤدي حتمًا إلى مزيد من الهجمات على البنية التحتية الحيوية والأهداف العسكرية ورموز النظام، مما يهدد استقرار النظام الإيراني. إلا أن قرار طهران سيتأثر بعوامل مختلفة، منها تقييمها الخاص لمدى قدرتها على إعادة بناء البرنامج النووي دون أن تُكتشف، وإصرار إسرائيل والولايات المتحدة على مواصلة الضغط العسكري طويل الأمد.

الخيار البديل هو إجراء عملية عسكرية محدودة (من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة) كجزء من عملية التفاوض - إما بعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود أو فشلها تمامًا. تهدف مثل هذه العملية إلى إجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات من خلال الضغط العسكري المحدود - على سبيل المثال، عن طريق تدمير موقع نووي واحد والقضاء على قدراته الدفاعية الجوية. بعد هذه الضربة، ستواجه إيران خيارًا: العودة إلى المفاوضات أو التصعيد بشكل كبير، مما قد يهدد بقاء النظام نفسه. يمكن لهذا النوع من الضربة المحدودة أن يقلل من خطر التصعيد الواسع وبالتالي يوفر درجة من إدارة المخاطر. ومع ذلك، لا يزال من المشكوك فيه ما إذا كان مثل هذا الإجراء سيقنع إيران بالفعل بالعودة إلى المفاوضات، حيث قد تعتبره القيادة الإيرانية علامة ضعف خطيرة.

بين الضربة العسكرية والتسوية: التوصيات ومسارات العمل الممكنة

كان منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، ولا يزال، الهدف الأساسي للحفاظ على الأمن القومي لدولة إسرائيل وتعزيزه. وقد برهنت أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول على أنه لا يجوز السماح لنظام ذي توجهات ثورية وإسلامية، يسعى إلى تدمير إسرائيل، بامتلاك قدرات تُشكل تهديدًا لها، لا سيما تهديدًا وجوديًا محتملاً من خلال أسلحة الدمار الشامل. لا يمكن لإسرائيل قبول وجود أسلحة نووية في أيدي الجمهورية الإسلامية التي تسعى إلى إبادةها.

التفكيك الكامل للبرنامج النووي: حل مثالي لإسرائيل ولكنه غير قابل للتحقيق عبر المفاوضات

إن التفكيك الكامل للبرنامج النووي الإيراني ("النموذج الليبي") هو الحل الأمثل لإسرائيل، لا سيما في ظل مساعي إيران السابقة لتطوير أسلحة نووية. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذا الهدف في ظل الواقع الراهن من خلال المفاوضات والتوصل إلى تسوية سياسية مع إيران، التي تعتبر

تفكيك بنيتها التحتية النووية "خطأ أحمر". لم يتراجع خامنئي قط عن موقفه القائل بأن البرنامج النووي مجرد ذريعة يستخدمها الغرب للضغط على إيران وعزلها وإضعافها، تمهيداً لتحقيق الهدف الاستراتيجي الرئيسي: تغيير النظام الإسلامي. وقد قدّم خامنئي موافقة الزعيم الليبي السابق معمر القذافي على تفكيك البرنامج النووي لبلاده عام 2003 - والتي لم تمنع في النهاية من الإطاحة به من قبل الدول الغربية - كدليل على صواب نهج إيران، التي ترفض الانصياع للمطالب الغربية مقابل المنافع الغربية. وعلاوة على ذلك، فإن [التفسيرات](#) التي نشرت في الأشهر الأخيرة في إيران قد تعكس تصوراً متزايداً بين صناع القرار في طهران بأن الضربة العسكرية - وخاصة ضربة إسرائيلية محدودة على المنشآت النووية، والتي لا تهدد بقاء النظام - قد تكون أفضل من الاستسلام للإملاءات الأميركية، وفي مقدمتها التفكيك الكامل لقدراته النووية.

الخيار العسكري: ممكن وذو قيمة عالية، ولكن فقط ضمن حملة شاملة

إن الضربة العسكرية ممكنة وقيمة للغاية، لكنها مهمة كجزء من إطار أوسع يُمكن من إبرام اتفاق نووي ممتاز (يصل إلى تفكيك البرنامج النووي أو على الأقل المنع المطلق لقدرة إيران على تطوير أسلحة نووية في المستقبل)، بل وحتى إضعاف النظام، وإلحاق الضرر بقدراته العسكرية، وتقويض شبكة وكلائها. تُثبت التجارب السابقة (مثل جنوب إفريقيا وليبيا) أن الطريقة الأكثر موثوقية للقضاء على التهديد النووي هي التخلي الطوعي للدولة عن قدراتها النووية - إما بسبب ضغط خارجي أو عمليات تغيير داخلية. ولتحقيق هذا الهدف، يجب دفع إيران في هذا الاتجاه.

خطر توجيه ضربة عسكرية دون تنسيق أميركي

مع ذلك، حتى الضربة العسكرية - وخاصة إذا نُفذت دون مشاركة أمريكية فعّالة - ستكون محدودة، ومن المرجح أن تنجح في تأخير حصول إيران على أسلحة نووية (ما يُعرف بـ"فترة الاختراق") لمدة عام تقريباً. لا تضمن النجاحات العملياتية الإسرائيلية خلال العام الماضي بالضرورة نجاحاً مماثلاً ضد إيران. قد تُسرّع ضربة إسرائيلية محدودة المشروع النووي الإيراني، وإذا لم تُنسّق مع الولايات المتحدة، فقد تُعطّل حتى الجهود الإسرائيلية الأمريكية المُنسّقة لتحقيق الهدف نفسه. علاوة على ذلك، فإنّ الحاجة إلى التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة أمرٌ بالغ الأهمية، لا سيما أنّ الضربة الإسرائيلية قد تُؤدّي إلى حرب مباشرة مع إيران، الأمر الذي يتطلب دعماً أمريكياً.

الترتيب السياسي: عدم المعارضة تلقائياً ولكن ليس بأي ثمن

لا ينبغي أن تكون هناك معارضة تلقائية لأي اتفاق سياسي، شريطة أن يقطع الطريق فعلياً على وصول إيران إلى الأسلحة النووية. إن معارضة إسرائيل التلقائية للاتفاق النووي غير مفيدة،

وتؤدي إلى تجاهل موقفها المهني خلال المفاوضات. ينبغي توجيه الرغبة الأمريكية في التوصل إلى اتفاق سياسي نحو تحقيق أفضل اتفاق ممكن لإسرائيل من خلال الخوض في التفاصيل ودمج القيود والضمانات في الاتفاق، بما يضمن عدم امتلاك إيران للأسلحة النووية أبداً. وينبغي أن يتم ذلك في إطار حوار إسرائيلي أمريكي يضمن أن أي اتفاق سياسي - إن تم التوصل إليه - سيعالج على النحو الأمثل المصالح الأمنية الحيوية لإسرائيل. على أي حال، حتى في سيناريو الاتفاق، يجب على إسرائيل الاستمرار في الحفاظ على قدراتها العسكرية وتعزيزها ضد إيران لضمان احتفاظها بالقدرة على اتخاذ إجراء عسكري فعال عند الضرورة.

المبادئ التوجيهية للترتيب المحتمل

كيف يمكن قطع الطريق أمام إيران للحصول على الأسلحة النووية؟

مع أنه من غير المتوقع التوصل إلى اتفاق يُفضي إلى التفكيك الكامل للبرنامج النووي الإيراني، إلا أنه من الممكن عرقلة سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية حتى دون التخلي الكامل عن جميع قدراتها النووية. وبما أن المدة اللازمة لامتلاك أسلحة نووية ستكون أقصر مقارنةً بعام ٢٠١٥، فإن ذلك يتطلب فرض قيود وضمانات كبيرة في مجالات تخصيب اليورانيوم، والتسليح، والمراقبة، والصواريخ. علاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود لإلغاء بنود الانقضاء المنصوص عليها في الاتفاق النووي الأصلي، أو على الأقل تأخيرها بشكل كبير أو استبدالها بآلية تسمح بتمديد القيود المفروضة بموجب الاتفاق على البرنامج النووي بشكل متجدد.

في مجال تخصيب اليورانيوم

نظراً للتقدم الكبير الذي أحرزته إيران في تخصيب اليورانيوم خلال السنوات الأخيرة، سيكون من المستحيل إعادته إلى وضعه السابق كما كان في عام ٢٠١٥. ركّز الاتفاق النووي آنذاك على الحد من قدرات التخصيب (عدد أجهزة الطرد المركزي، ونوعها، وتراكم المواد الانشطارية)، ويجب تجديد هذه القيود وتشديدها - على سبيل المثال، فيما يتعلق بعدد أجهزة الطرد المركزي أو كميات المواد الانشطارية - لكن هذا لن يكون كافياً. لذا، سيحتاج أي اتفاق نووي مستقبلي إلى فرض وتطبيق قيود أكثر جوهرية لا تقتصر على قدرات التخصيب فحسب.

في مجال التسليح

هناك حاجة إلى تعزيز الإنفاذ والإشراف على مكونات التسليح المحتملة المدرجة في القسم "ت" من الاتفاق النووي، بما في ذلك الأنشطة المحددة ذات الصلة بتطوير رأس حربي نووي، مثل حظر إنتاج اليورانيوم المعدني، وهو عنصر حاسم في بناء قلب السلاح النووي؛ والأنشطة المتعلقة بتطوير واستخدام النماذج الحاسوبية التي يمكن أن تخدم البحث والتطوير للأسلحة

النووية؛ والتجارب مع المبادرات النيوترونية - وهو عنصر حاسم يستخدم كمفجر في القنبلة النووية.

في مجال الإشراف

نظراً للتطورات التي شهدتها البرنامج النووي الإيراني في السنوات الأخيرة، يُصبح توسيع صلاحيات نظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمراً بالغ الأهمية في إطار الجهود المبذولة لمنع أي توجه إيراني نحو امتلاك أسلحة نووية في المستقبل. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ سلسلة من التدابير لتعزيز نظام التفتيش التابع للوكالة فيما يتعلق بتنفيذ أي اتفاق نووي جديد، بما في ذلك إلزام إيران بالتصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، مما يسمح للوكالة بممارسة حقوقها التفتيشية الواسعة بموجب هذا البروتوكول، بما في ذلك عمليات التفتيش في المواقع غير المعلنة وعمليات التفتيش المفاجئة. ومن شأن توسيع صلاحيات الوكالة أن يسمح بعمليات تفتيش متكررة للمنشآت المشتبه في قيامها بأنشطة تتعلق بتطوير الأسلحة النووية، كما كشف الأرشيف النووي الذي حصلت عليه إسرائيل في أوائل عام 2018.

يجب حلّ الغموض في الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بشأن البنود المتعلقة بالإشراف على المواقع العسكرية المشتبه بها. وقد انعكس الطلب الأصلي للقوى العالمية بإلزام إيران بالموافقة على عمليات التفتيش "في أي وقت وفي أي مكان" عند الاشتباه في وجود نشاط نووي محظور، في بنود معقدة وغامضة في الاتفاق، تسمح لإيران، على أقل تقدير، بتأجيل عمليات التفتيش هذه. علاوة على ذلك، ينبغي تفعيل المراقبة المستمرة للتقنيات والأنشطة المتعلقة بالتسليح (وليس تخصيص اليورانيوم فقط)، وتوسيع نطاق استخدام مفتشي الوكالة للمراقبة التكنولوجية عبر الإنترنت (نظام مراقبة التخصيب عبر الإنترنت، أو OLEM).

في مجال الصواريخ

خلال المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق النووي في صيف عام 2015، أصرّت إيران على استبعاد الصواريخ من المحادثات النووية. وحتى اليوم، تعارض إيران بشدة أي نقاش حول هذه القضية.

علاوة على ذلك، تولي إيران حالياً أهمية أكبر لترسانتها الصاروخية بسبب إضعاف المحور الموالي لإيران، والذي كان يُعتبر لسنوات عنصراً أساسياً (إلى جانب قوات الصواريخ والطائرات بدون طيار الاستراتيجية) في استراتيجية الردع الخاصة بها. ومع ذلك، فإن أي جهد لمنع إيران من اكتساب القدرة النووية العسكرية يجب أن يتناول أيضاً الصواريخ القادرة على حمل رأس حربي نووي.

وفي هذا السياق، لا ينبغي أن ينصب التركيز فقط على مدى الصواريخ - لأن الصواريخ

متوسطة المدى كافية لتغطية أراضي إسرائيل - ولكن أيضاً على الصواريخ ذات الصلة - سواء الصواريخ الباليستية أو صواريخ كروز، متوسطة وطويلة المدى - التي يمكنها حمل رأس حربي نووي. ومن المناسب أن ندرج في المفاوضات مع إيران المعيار الذي وضعه نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) ، والذي يعرف أي صاروخ يزيد مداه عن 300 كيلومتر وقادر على حمل رأس حربي يزيد وزنه عن 500 كيلوغرام بأنه "صاروخ خطير"، والمطالبة بانضمام إيران إلى هذا الإطار الدولي، حتى لو كان طوعاً في طبيعته.

التداعيات على إسرائيل

نظراً للتهديد الخطير والمباشر الذي يشكله استمرار ترسيخ إيران لتواجدها على العتبة النووية، والدعوات الإيرانية المتزايدة لإعادة النظر في العقيدة النووية والتفكير في تجاوزها إلى الأسلحة النووية، فمن المناسب التركيز على صد هذا التهديد. لا تقتصر التحديات التي تواجهها إسرائيل من إيران على البرنامج النووي. علاوة على ذلك، هناك صلة بين عناصر التهديد المختلفة (وتحديداً القدرات النووية، والحشد العسكري بالصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار، والتخريب الإقليمي ودعم الإرهاب، والحرب السيبرانية). ومع ذلك، فمن الأفضل معالجة كل عنصر من هذه العناصر على حدة وبوسائل مختلفة. إن التوصل إلى اتفاق شامل يسعى إلى معالجة جميع جوانب التحدي متعدد الأبعاد الذي تواجهه إيران هو أمر غير واقعي، ولا يخدم بالضرورة مصالح إسرائيل، بل قد يبعد إسرائيل عن تحقيق هدفها الرئيسي: منع وصول الأسلحة النووية إلى أيدي الإيرانيين. إن هذا التقييم، الذي كان صحيحاً في الماضي، أصبح أكثر أهمية اليوم لأن التطورات في المنطقة خلال العام الماضي - وأبرزها إضعاف المحور المؤيد لإيران - توفر لإسرائيل والولايات المتحدة أدوات أفضل وأكثر فعالية لمواجهة جهود إيران لإعادة تأسيس نفوذها الإقليمي وإعادة بناء قدرات المحور.

في ظل غياب القدرة على التوصل إلى تسوية تمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وفي حال اتخاذ قرار باللجوء إلى الخيار العسكري، يتعين على إسرائيل تنسيق هذا الأمر مع الولايات المتحدة (حتى لو لم يضمن ذلك مشاركة أمريكية فعالة في الضربة). يُعدّ التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة ضروريين للدفاع ضد أي رد إيراني، والحفاظ على الإنجازات بعد الضربة، ودعم الجهود الرامية إلى منع إعادة تأهيل البرنامج النووي (سواءً من خلال الوسائل العسكرية الحركية، أو الوسائل السرية، أو الجهود الدبلوماسية).

على أي حال، من المهم التأكيد على ضرورة شن حملة شاملة ضد إيران، وليس فقط ضد برنامجها النووي. قد تُمثل ضربة أمريكية-إسرائيلية حلاً مثالياً للتحدي، شريطة أن تكون جزءاً من حملة أوسع ضد الجمهورية الإسلامية، لا تقتصر على مواقع نووية متعددة، وأن تُخطط لها وفقاً لذلك. في ختام هذه الحملة، لا بد من قيادة تحرك دبلوماسي مُكَمَّل، يضمن تحقيق جميع

الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بإيران، بما في ذلك تفكيك القدرات النووية، وتفكيك المحور المالي لإيران، وفرض قيود على مشروع الصواريخ.